

## بيان مشترك بمناسبة "اليوم العالمي للعمل من أجل الوصول إلى الإجهاض الآمن والقانوني"

28 سبتمبر 2023.

يصادف 28 سبتمبر 2023 اليوم العالمي للعمل من أجل الوصول إلى الإجهاض الآمن والقانوني.

نحن، المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (اللجنة)، ومديرية المرأة والنوع الاجتماعي والشباب بمفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك منظمات المجتمع المدني الموقعة أدناه، تحت مظلة ائتلاف التضامن من أجل حقوق المرأة الأفريقية، نؤكد من جديد التزامنا الراسخ بإعمال حقوق المرأة في الحصول على الإجهاض الآمن والقانوني.

لا يزال انتشار الوفيات النفاسية الناجمة عن الإجهاض غير الآمن مصدر قلق كبير ولكنه مهمل للأسف في جميع أنحاء القارة. في ظل غياب خدمات الإجهاض القانونية التي يمكن الوصول إليها تلجأ العديد من النساء إلى الخفاء إلى أساليب خطيرة تعرض حياتهن للخطر. يُعد هذا اليوم العالمي، الذي نحتفل به كل 28 سبتمبر، تذكيراً قوياً بالحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية لحقوق الصحة الإيجابية للمرأة وضمان الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما الرعاية الشاملة للإجهاض.

يكتسي هذا العام بأهمية خاصة لأنه يصادف الذكرى العشرين لاعتماد بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو). أحتفل بهذا الحدث البارز في 11 يوليو 2023 في نيروبي، كينيا، إيذانا ببدء الفعاليات التذكارية التي استمرت لمدة عام. أثناء الاحتفاء بتأثير بروتوكول مابوتو، من الضروري أيضاً الاعتراف بضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات لضمان تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان الخاصة بهن، بما في ذلك حقوقهن الجنسية والإنجابية.

حتى الآن، وقعت 49 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي على بروتوكول مابوتو، وصدقت عليه 44 دولة عضواً. وهذا أمر جدير بالثناء ويعكس الإرادة القوية التي تشاطرها جميع الدول الأفريقية للدفاع عن حقوق المرأة واحترامها. ومع ذلك، من المخيب للآمال أن العديد من الدول الأعضاء صدقت على البروتوكول مع تحفظات على المادة 14(2) (ج)، التي تضمن حقوق المرأة في الإجهاض الطبي. تقلل هذه التحفظات من فعالية البروتوكول وتقوض غرضه أهدافه الشاملة التي تعتبر ضرورية لتنفيذ البروتوكول بفعالية.

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، تحدث 97% من جميع عمليات الإجهاض غير الآمنة في البلدان النامية. في أمريكا اللاتينية وأفريقيا، فمعظم حالات الإجهاض (حوالي 3 من أصل 4)

غير آمنة وفي أفريقيا، يتم حوالي نصف حالات الإجهاض في ظروف أقل أماناً. يشكل عدم الحصول على رعاية إجهاض آمنة وبأسعار معقولة وفي الوقت المناسب ومحترمة والوصمة المرتبطة بالإجهاض مخاطر على الرفاه البدني والعقلي للمرأة طوال الحياة.

إن عدم إمكانية الوصول إلى الرعاية الجيدة للإجهاض ينطوي على خطر انتهاك مجموعة من حقوق الإنسان للنساء والفتيات، بما في ذلك الحق في الحياة، والحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والحق في الاستفادة من التقدم العلمي وإعماله، والحق في اتخاذ قرار حر ومسؤول بشأن عدد الأطفال والمباعدة بين الولادات وتوقيتها؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة والعقوبة القاسية واللاإنسانية والمهينة.<sup>1</sup> تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تجريم الإجهاض لا يعوق الوصول إلى الإجهاض الطبي فحسب، بل يعوق أيضاً التمتع بمجموعة واسعة من الحقوق، بما في ذلك الحقوق المشار إليها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تجريم الإجهاض في العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي يعوق النساء والفتيات عن الحصول على خدمات إجهاض آمنة وشاملة. كما يمنع مقدمي الخدمات الصحية من تقديم الخدمات خوفاً من المضايقة والملاحقة القضائية. وقد عززت هذه القوانين بيئة تمنع النساء من تنظيم الولادات واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أجسادهن. كما يتم إنفاذ هذه القوانين المتعلقة بالإجهاض بشكل تمييزي وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك النساء والفتيات من خلفيات اجتماعية واقتصادية أدنى، والمناطق الريفية، ومستويات التعليم المنخفضة.

في هذا اليوم العالمي، من الأهمية بمكان ألا نعترف بحقوق المرأة في الإجهاض الطبي فحسب، بل نؤكد أيضاً على الحاجة الملحة إلى إجراءات ملموسة تؤدي إلى تحسينات عملية في الصحة الإنجابية للمرأة. كما نعترف بالأرواح التي فقدت بسبب الإجهاض غير الآمن ونجدد التزامنا بالدفاع عن السياسات التي تضمن خدمات إجهاض آمنة وقانونية ويمكن الوصول إليها، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى حماية صحة ورفاهية النساء في جميع أنحاء القارة.

تماشياً مع الحملة القارية لإلغاء تجريم الإجهاض في أفريقيا وحملة التعجيل بخفض وفيات الأمهات في أفريقيا، ندعو الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب بروتوكول مابوتو والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وخطة عمل مابوتو، من خلال إلغاء تجريم الإجهاض في بلدانها.

نواصل الدعوة إلى حماية الحقوق الجنسية والإنجابية لجميع الفتيات والنساء في أفريقيا، بما في ذلك الحق في الحصول على رعاية الإجهاض الآمن. ولتحقيق ذلك، فإننا:

- نحث الدول الأطراف على إدماج البروتوكول في قوانينها وسياساتها وبرامجها المحلية لضمان الأعمال الكاملة لحقوق المرأة؛
- ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إلغاء تجريم الإجهاض بما يتماشى مع الحملة التي أطلقتها اللجنة في عام 2016 لإلغاء تجريم الإجهاض في أفريقيا؛
- ندعو الدول الأطراف التي أبدت تحفظات على المادة 14(2) (ج) من بروتوكول مابوتو إلى رفع هذه التحفظات لتسريع الإصلاحات القانونية والاجتماعية لحماية الحقوق الإنجابية للمرأة؛

<sup>1</sup><https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/abortion>

● ندعو جميع الدول الأعضاء إلى وضع قوانين وسياسات وموارد، بما في ذلك توفير المعلومات الكاملة والدقيقة والمرافق الصحية والمستلزمات والموظفين اللازمين للفتيات والنساء لتمكين الوصول إلى الرعاية الشاملة للإجهاض بما يتماشى مع المادة 14 (2) (ج) من بروتوكول مابوتو؛

● نحث الدول الأعضاء على تخصيص موارد كافية لدعم المبادرات الرامية إلى منع الإجهاض غير المأمون ومعالجة قضايا حقوق الصحة الإنجابية والجنسية للمرأة؛

● نشجع جميع الجهات الفاعلة، بما في ذلك الهيئات القضائية والبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والزعماء الدينيين والمجتمعيين والسياسيين، على استخدام سلطتهم وولايتهم لحماية أعمال حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للمرأة في أفريقيا، بما في ذلك الحصول على رعاية الإجهاض الآمن؛

● نحث جميع الفتيات ومنظمات حقوق المرأة ومنظمات حقوق الشباب والمدافعين عن الحقوق الجنسية والإنجابية على المثابرة في المطالبة بالإعمال الكامل لحقوق الصحة الجنسية والإنجابية لجميع الفتيات والنساء في أفريقيا والدعوة إلى ذلك.

لهذه الأسباب، نشارك ونتضامن مع الدعوة العالمية لعالم يتم فيه تمكين النساء والفتيات وتسهيل اتخاذ خياراتهن الخاصة بشأن صحتهم الإنجابية وحياتهن.

- سعادة المفوضة جانيت راماتولي صلاح نجاي، المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
- مديرة المرأة والنوع الاجتماعي والشباب، مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ و
- ائتلاف التضامن من أجل حقوق المرأة الأفريقية